

النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

ملخص

أكتوبر 2013

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎ ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

ملخص

أكتوبر 2013

طبقاً للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع أرضية للتحليل والاقتراح قصد إعداد نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية للمملكة¹. ويستلهم هذا النموذج مبادئه الكبرى من دستور يوليوز 2011. ويمثل مساهمة للمجتمع المدني المنظم في بلورة المشروع الوطني الكبير للجهوية المتقدمة، الذي من شأنه أن يشكل أرضية سانحة لمبادرة الحكم الذاتي المقترحة في 2007 من قبل المملكة المغربية والخاصة بالأقاليم المعنية بالسلسلة الأمي. وقد حدد النموذج لنفسه منطلقاً أساساً يتمثل في احترام وتشجيع الحقوق الإنسانية الأساسية، في معناها الواسع، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إذ يرسم الخطوط العريضة لمشروع تنموي مندمج ومُستدام يقوم، بالفعل، على مشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم بأنفسهم، يطمح إلى المساهمة في الجهد الجماعي الذي يتعين بذله من أجل رفع تحديات التماسك الاجتماعي والازدهار والإنصاف في الاستفادة من ثروات الأقاليم الجنوبية. وقد اتفقت جميع مكونات المجلس - خبراء، ممثلو النقابات، منظمات وجمعيات مهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وشخصيات أعضاء بالصفة - على أن أُنجز وسيلة لبلوغ هذا الهدف تتمثل في تنوع الأنشطة الإنتاجية وتوسيع القاعدة الاجتماعية لفعاليات الاقتصاد المحلي. وفي هذا الإطار، يتعين على الخصوص، تشجيع المبادرة الخاصة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في تكامل وانسجام مع الدور الاقتصادي الجديد للدولة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا الخيار، في خلق الثروات والنهوض بالشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء. فضلاً عن أن نجاح هذه المقاربة رهين بإقرار حكامه مُجددة، قائمة على مبادئ واضحة، وعلى قواعد دقيقة للمسؤولية.

إن معايير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ثمرة مسلسل واسع من الإنصات والتشاور والتوافق، قاده المجلس في الجهات الجنوبية الثلاث مع أكثر من 1500 شخص، يمثلون المنتخبين والإدارة المركزية والترابية، والمنظمات النقابية، والفاعلين الاقتصاديين، وفعاليات المجتمع المدني، مع انفتاح خاص على الشباب والنساء. وقد استفاد هذا العمل من عدد من التقارير والدراسات الموجودة، ومن دعم شبكة واسعة من الباحثين والخبراء المحليين والوطنيين والدوليين.

وتلخص هذه الورقة التركيبية أهم المعايير المستقاة من تشخيص وضعية التنمية في الأقاليم الجنوبية، وتُبرز الطموحات والمبادئ والأهداف التي يمكن انطلاقاً منها تحقيق نموذج جديد للنمو، مُحكم البناء، مستدام بيئياً، عادل اجتماعياً يستلهم مقوماته من المقتضيات الدستورية والالتزامات الصريحة لبلادنا لصالح الديمقراطية والجهوية المتقدمة.

التشخيص

1. تمثل الأقاليم الجنوبية 59 بالمائة من التراب الوطني من حيث المساحة، ويقوم بها 1 028 806 من السكان، أي ما نسبته 3.2 بالمائة من ساكنة المملكة¹. ونسبة السكان الحضريين مرتفعة في هذه الأقاليم قياساً إلى نظيراتها في باقي أرجاء المملكة (74 بالمائة مقابل 60 بالمائة). وتعد هذه الأقاليم من بين أكثر المناطق جفافاً وأقلها سكاناً على المستوى العالمي.

وقد اضطلعت الدولة، بصفقتها المستثمر الأول والمشغل الأول في الأقاليم الصحراوية، بدور مُهيكل في وضع البنيات التحتية، والولوج الفعلي للمواطنين إلى الخدمات الأساسية، ومحاربة الفقر.

¹ المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وأصبحت المؤشرات المتعلقة بالتربية والصحة وتراجع الفقر، اليوم، في الأقاليم الجنوبية أعلى من نظيرتها على المستوى الوطني، وهو ما يترجم أولى ثمرات الجهد المبذول من أجل التوصل، بطريقة ملموسة، إلى محو آثار مخلفات الاستعمار بالأقاليم الجنوبية. ذلك أن المكتسبات التي حققتها السياسات العمومية مكتسبات حقيقية واثمينة تتجسد في نقاط عديدة، على رأسها وحدة المؤسسات الوطنية، والاستمرارية الترابية، وتطبيق قانون الحق العام، وضمان أمن الأشخاص والممتلكات، وممارسة الحريات الأساسية الفردية والجماعية في ظل الشروط والضمانات الدستورية التي تعرفها باقي الجهات، تمثل كلها تعبيراً عن وحدة التاريخ والمصير المشترك بين هذه الجهات وباقي جهات المملكة.

غير أنه لا يمكن، مع ذلك، القول بأن إقلاصاً اقتصادياً قد تحقق في هذه الجهات. فمفعول الإطار التحفيزي والنفقات العمومية على القطاع الخاص بقي محدوداً. وما يزال النسيج الاقتصادي، المركز بالأساس على الأنشطة الأولية، لم يتوجه بما فيه الكفاية صوب أنشطة تحويلية أو منتجات ذات قيمة مضافة عالية. كما أن المهارات المحلية وفعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لم تحظ حتى اليوم بالثمنين و الدعم الكافيين.

ومن ثمة بقيت فرص الشغل غير كافية. ومستوى البطالة المرتفع (15 بالمائة، مقابل 9 بالمائة وطنياً) وخصوصاً بين صفوف الشباب (28 بالمائة) وحاملي الشهادات العليا (41 بالمائة) والنساء (35 بالمائة)، يمثل أحد أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين رفعها. أما النساء فتعترضهن صعوبات متزايدة تعوق ولوجهن إلى الشغل.

ويضاف إلى صعوبات الاندماج المهني مشاعر الحرمان، والإحساس بالحيف، والتعبير عن الضرورة الملحة للاستجابة الفورية للانتظارات، وكثيراً ما يكون ذلك في ارتباط مع ضعف منظورية سياسات المساعدة الاجتماعية. ذلك أن آليات المساعدة، رغم حجمها الهام من حيث الميزانية والمساعدات العينية أو المالية التي يجري تقديمها، لا تشجع على اتخاذ المبادرة ولا على تحسين ظروف التشغيل للمستفيدين منها، كما يبدو أنها ليست مركزة بالقدر الكافي على الساكنة الأكثر هشاشة.

ومن الضروري، لإطلاق دينامية تنموية إيجابية في الأقاليم الجنوبية، إقرار حكامه مُجددة تكون قادرة على العمل بفعالية على معالجة الأسباب الكامنة وراء انتظارية الفاعلين الخواص وتطلعات المواطنين من السياسات العمومية. وبغض النظر عن المعطيات التقنية أو المالية الصرفة، فإنه من الضروري إرساء ممارسة السلطة وتفويضها على أساس احترام قاعدة القانون، وتقديم المعلومة والحاسبة، واحترام الحقوق الإنسانية الأساسية، والشفافية في آليات منح الرخص وحقوق استغلال الموارد الطبيعية. إن هذا التوجه لا مندوحة عنه للاستجابة لانتظارات شريحة واسعة من المواطنين في المنطقة والرامية إلى ضرورة إعمال مبدأ المساواة والتكافؤ في الفرص.

وتفتح الجهوية المتقدمة أفاقاً للتحديث وفرصاً لتقريب المواطنين من هيئات اتخاذ القرار. ويستعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عناصر من السياسات المتبعة في مجالات الصحة، والتعليم، والسكن، وولوج الخدمات والمنافع الثقافية، والنقل، والترفيه، التي من شأن مقاربة تشاركية بشأنها أن تحفزها إلى درجة كبيرة. كما أنه من شأن هذا التوجه أن يتيح الاستجابة لمظاهر النقص والقصور التي تم الوقوف عليها في مجال الحوار الاجتماعي والحوار المدني. فالفاعلون الاقتصاديون والمنظمات النقابية، وجمعيات المجتمع المدني في الأقاليم الصحراوية كما في باقي الجهات، بحاجة إلى هيئات محلية للحوار والتشاور، في ما بينهم ولكن كذلك بينهم وبين المنتخبين والسلطات العمومية، من أجل ممارسة فعلية للديمقراطية التشاركية. إن هذه الدينامية ضرورية، أيضاً، من أجل لإتاحة فرص تفتح الشخصية والإبداع الثقافيين لكل واحدة من الجهات الثلاث، وحماية وتثمين تراث كل منها. ومن شأن الجمع بين هذه العوامل أن يساعد على تخليص السياسات التنموية من هيمنة المنطق الأمني، الذي يعوق فعاليتها.

وتواجه دينامية التحول الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم الجنوبية، تحديات الاستدامة البيئية. فحركة التعمير والاستقرار الكثيف والسريع على الساحل، إضافة إلى جفاف الوسط الطبيعي وندرة الماء فيه، تسائل حماية المنظومات البيئية الهشة. ذلك أن مسألة الحفاظ على الموارد المائية مسألة حيوية. ورغم قواعد مراقبة وتتبع المخاطر البيئية وتحديد المناطق الهشة وتصنيفها كمناطق محمية، إلا أن السلطات العمومية بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا المجال. إذ إن بعض المواقع البيولوجية والمناظر الفريدة، التي تم الاعتراف بتنوعها، بفضل تصنيف وطني ودولي (المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية)، هي اليوم عرضة للتدهور البيئي. وهذا يصدق اليوم على خليج وادي الذهب، وقد يميس خليج سنترا مستقبلاً.

ولعل من أكثر الملاحظات إثارة للانتباه أن إعداد التراب لم يكن موضوعاً لمخطط مديري منسجم. والنتيجة أن التوسع العمراني يبدو عشوائياً في أكثر من موضع، ولا يستجيب للإكراهات المناخية أو "الشخصية الثقافية للمكان"، مما يهدد بخنق بعض التجمعات السكانية. كما يعاني التعمير في الأقاليم الجنوبية، من جانب آخر، من مشاكل في تسوية العقار وتنظيمه، وضعف في سوق السكن، (التدخل الكثيف للدولة، شبه غياب للمتدخلين الخواص، عدم ملاءمة التجهيزات مع حاجيات الساكنة). وأخيراً، فإن شبكات الربط الوطنية، والدولية على الخصوص، بقيت محدودة، مما يحد من حركية المواطنين في هذه الجهات، ويعوق الإشعاع الجهوي للأقاليم الجنوبية.

لقد بلغ النموذج التنموي المطبق حتى اليوم مداه، وهناك حاجة إلى دينامية جديدة تقوم على متطلبات الاستدامة والديمقراطية التشاركية، و التماسك الاجتماعي مُوجهة صوب خلق الثروات ومناصب الشغل.

أسس النموذج الجديد

يقوم النموذج الجديد على الأسس التي يحددها الدستور والاتفاقات الدولية الموقع عليها من قبل المملكة، وعلى أهداف الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهناك أربعة مبادئ كبرى كالتالي:

- التنمية البشرية الإدماجية والمستدامة؛
- مشاركة الفاعلين ذوي الصفة التمثيلية والساكنة المحلية في كل مراحل إعداد وتفعيل البرامج التنموية بالجهة؛
- احترام فعالية الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين؛
- دعم مكانة الدولة في دورها كمنظم وضامن لتطبيق القانون.

أهداف النموذج

يسعى النموذج التنموي الجديد إلى إقرار رؤية ومبادرات أكثر تشاركية وإدماجية، ومستندة إلى حكمة مسؤولة. وهي تحولات ضرورية من أجل إطلاق دينامية حقيقية للنمو مبنية على التعاون والتضامن الاقتصادي وتوطيد العلاقات الاجتماعية، وتعزيز التماسك والأمل.

وسيفعل هذا النموذج على مرحلتين :

المرحلة الأولى، الممتدة على المدى القريب والمتوسط (أفق 10 سنوات)، فهي مرحلة إطلاق وأجرأة الدينامية التنموية الجديدة، وإعداد مخططات تنموية على مدى أبعد. ويتمثل الهدف المرسوم لهذه المرحلة في بلوغ الحد الأمثل من الاستفادة من مؤهلات الموارد المتوفرة، مع الحرص على هيكلة إرادية للإطار والآليات الموجهة لفائدة التشغيل والتكوين والحماية الاجتماعية.

وأما المرحلة الثانية فتمتد على المدى المتوسط والبعيد، تكون فيها التنمية القائمة على المؤهلات المتوفرة قد بلغت سرعتها القصوى، تدعمها محطات تنموية جديدة (كقطاع التحويل ذي القيمة المضافة العليا، واقتصاد المعرفة، والاستغلال الإدماجي لموارد طبيعية جديدة، وما إلى ذلك).

ويرمي هذا المنحى الاستراتيجي إلى جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء جيو-استراتيجياً مرجعياً، حاملاً للسلام والاستقرار والازدهار لمجموع المنطقة الأورو-إفريقية.

وبلغة الأرقام، يتطلع النموذج، في أفق عشر سنوات، إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام لهذه الجهات، وإلى خلق أكثر من 120 000 فرصة شغل جديدة. كما سيتم تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من النصف، أخذاً بعين الاعتبار معدل نشاط ثابت وارتفاع الساكنة النشيطة بنسبة 2 بالمائة سنوياً.

من جانب آخر، فإن النموذج الجديد، إذ يرسى توازنات اجتماعية أكثر عدالة، يعتمد على شبكات تضامن اجتماعي تستهدف الساكنة الأكثر هشاشة، على أساس معايير شفافة ومعروفة لدى الجميع، من شأنه أن يتيح، في الأفق الزمني نفسه، الحد من الفقر بدرجة ملموسة، وبالتالي توسيع القاعدة الاجتماعية للطبقات المتوسطة في الأقاليم الجنوبية.

ويحق لهذه الدينامية أن تتطلع إلى الارتقاء بالأقاليم الجنوبية لتصبح مداراً محوري بين المغرب الكبير وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وخصوصاً من خلال تكتل اقتصادي بحري، ومخطط ملائم للارتباطية قائم على أساس تطوير طرق سيارة ناقلة للطاقة الكهربائية، وبناء الطريق المدارية الساحلية وطريق الصحراء، ودعم شبكة الموانئ والنقل البحري والجوي، وإحداث قاعدة للإعداد الرقمي للمجال التربوي، وقواعد لوجستية وتجارية. ويتوخى هذا المطمح انبثاق أقطاب تميز، منفتحة على التعاون الجهوي المغربي ومع بلدان جنوب الصحراء، في مجالات التربية والتكوين المؤهل، والتعليم العالي، والصحة والبحث العلمي التطبيقي.

اقتراحات وتدابير كبرى

يقترح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إجراء عدد من التحولات الهامة المعتمدة على عناصر التشخيص الذي أنجزه المجلس في تقريره المرحلي الصادر في مارس 2013، والمستقاة من مجموع وجهات النظر التي عبّر عنها أعضاؤه و الأطراف المعنية التي تم الإستماع إليها خلال الأشهر العشرة التي خصصت لهذه المهمة.

استعادة الثقة عبر تشجيع مشاركة السكان وضمان سمو القانون

يقتضي تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة تأكيد سمو الحقوق الإنسانية، واحترام الجميع لسيادة القانون، وضمان الولوج إلى العدالة. ومن أجل ذلك ينبغي دعم المؤسسة القضائية من خلال ضمان القرب وتحسين ولوجية المساعدة القضائية.

إن مصداقية الدولة وعملها في الأقاليم الجنوبية رهينة بالتدبير الفعال للشؤون العمومية، في إطار شفاف وواضح، يضمن ولوج المواطنين إلى المعلومة. من ثمة يتعين على الإدارات والمؤسسات العمومية أن تنشر للعموم حساباتها ومبادئها في التدبير، طبقاً للفصل 154 من الدستور، مع الحرص على احترام مبدأ المساواة بين المواطنين في المعاملة (في معالجة الملفات و تدبير الحقوق والموارد).

وإن ضمان مشاركة الساكنة وممثليها في الخيارات الهيكلية الكبرى التي لها أثر على مستقبلهم ومستقبل المنطقة وفي تفعيلها الملموس، يُعد شرطاً حاسماً للانخراط في النموذج التنموي الجديد ونجاحه المستقبلي. ينبغي على السياسات العمومية أن تقوم على مسعى تصاعدي يقوم على مبدأ الديمقراطية التشاركية المحلية والنقاش العمومي. وينبغي من أجل ذلك تزويد كل واحدة من الجهات الجنوبية الثلاث بهيئة استشارية للحوار المدني والتشاور. وستكون هذه الهيئة - في مناصفة بين الرجال والنساء - من المنظمات المهنية والاجتماعية والجمعوية، والأوساط الأكاديمية، والشخصيات المؤهلة، وخصوصاً المؤتمنين على الذاكرة الثقافية المحلية (شيوخ القبائل)، وتتم استشارتها، بشكل منتظم، في شأن المخططات التنموية الجهوية، والعقود-البرامج مع الدولة، ومجموع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ينبغي توسيع مبدأ التعاقد، الذي سيمثل أساس تدبير العلاقة بين الدولة والجهة، ليشمل كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع إرساء آليات شفافة لتقييم وتتبع حقوق وواجبات كل طرف.

القطع مع سياسة الربيع، عبر تحرير المبادرة الخاصة

من الضروري كذلك العمل على الانتقال من اقتصاد الربيع الذي يعتمد على الأنشطة الأولية والامتيازات، إلى إطار يشجع الاستثمار الخاص المنتج للثروة وفرص الشغل، ويضمن الشفافية واحترام قواعد المنافسة الشريفة.

يتطلب خلق دينامية جديدة للنمو أن تؤمن الدولة الانتقال إلى إطار اقتصادي واضح وقابل للتوقع ومحفز للمستثمرين والأنشطة التجارية. ولذلك من المطلوب، بهدف تحسين مناخ الأعمال، تمكين المبادرة الخاصة من منظومة ضريبية تقوم على أساس نصوص واضحة ومستقرة على مدى زمني طويل. فمن شأن النظام الضريبي أن يرفع من جاذبية تلك الأقاليم (ضريبة على الشركات وضريبة على الدخل محفزتين، وضريبة على القيمة المضافة ورسوم محلية موحدة). كما أنه من الضروري ترقيم تحفيظ وتطهير وضعية العقار العمومي، من خلال تنفيذ الأحكام القضائية وفض النزاعات. وفي هذا الإطار، فإن الحفاظ على الفضاءات التقليدية (من واحات وأراضي جموع) سيمضي بالموازاة مع آليات مشجعة على تجهيز وتصفية وضعية العقار الموجه للأنشطة الاقتصادية في إطار مناطق اقتصادية متخصصة.

ويقتضي تنويع الاقتصاد أن تدمج فيه عناصر جديدة. وتشجيع روح المبادرة يفرض رفع العوائق التي تحول دون تمويل الفاعلين الصغار والمتوسطين، بمن فيهم فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ولهذا الغرض سيتم إحداث صندوق جهوي للدعم الاقتصادي، مخصص لتمويل الاقتصاد الجهوي. وسيمكن هذا الصندوق من دعم مشاريع كبرى ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات الإنتاجية.

كما أن تنوع الأنشطة الإنتاجية يتطلب دعم المبادرات الرامية إلى تثمين الموارد الطبيعية محلياً بهدف خلق قيمة مضافة عالية. ومن ثمة فإن منح العقار والرخص وحصص الصيد والتصاريح باستخراج الموارد المائية، ينبغي أن تكون كلها مشروطة بخلق الثروات وفرص الشغل محلياً. كما أن التحويل في عين المكان للأنشطة المنجمية واستكشاف واستغلال الهيدروكاربورات ينبغي أن تستفيد من إطار يتيح جلب المستثمرين والفاعلين الوطنيين والدوليين.

وبشكل أعمّ فإن ولوج الموارد الطبيعية يجب أن يكون أكثر إنصافاً وتشجيعاً للتنمية المحلية، مع ربط الرسوم المطبقة عليها بمستوى الاستثمار وحسب مستوى خلق القيمة المضافة وفرص الشغل المحلية. وسيتم تخصيص القسط الأكبر من المداخل العمومية المتحصلة من استغلال تلك الموارد لتنمية الأقاليم الجنوبية.

وأخيراً، فإن آليات الدعم، التي تم تحديدها، ينبغي لها أن تُدرج في إطار سياسات قطاعية تشجع الاستفادة القصوى من مؤهلات القطاعات الاقتصادية الواعدة، بالاعتماد على إمكانيات كل مجال ترابي، لإتاحة انبثاق أقطاب تنافسية جهوية. ولذلك فإن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية سيعمل على توجيه هذه الآليات صوب هذه الأقاليم. هكذا فإن القدرات الحالية للجهات الثلاث تتيح إبراز عدة توجهات، سيتم اعتمادها وتدقيقها في إطار العقود-البرامج الجهوية، كالتالي:

- جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء: قطب اقتصادي متنوع، عبر استغلال مؤهلات المنطقة في القطاع الأولي (تثمين منتجات الصيد البحري، وتطوير مسلك تربية الإبل، والمؤهلات الفلاحية)، وتطوير قطب صناعي للجنوب (تحويل الفوسفات في إطار مركب كيمياوي مندمج يتيح إنتاج تشكيلة واسعة من الأسمدة، وإنتاج مواد البناء)، وفي القطاع الثالث (قاعدة لوجستية وتجارية، وقطب سياحي وحرفي محلي). وستدعم الجهة مكانتها كمركز إداري، لتتطور إلى مدار محوري بالنسبة إلى الأقاليم الجنوبية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.
 - جهة وادي الذهب-الكورة: قطب اقتصادي متقدم في مجال الصيد البحري والفلاحة ذات القيمة المضافة العالية، والطاقات المتجددة، والسياحة المتخصصة، وكذا اللوجستيك والتجارة. وهي تتوفر على مؤهلات تجعلها قادرة على الاضطلاع بدور مركزي في الاندماج مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.
 - جهة كلميم-السمارة: منطقة وصل بين شمال المملكة وجنوبها، ستقوم تنميتها على أساس انبثاق اقتصاد اجتماعي وتضامني دينامي ومتنوع (الفلاحة/تربية الماشية، والصناعة التقليدية)، والسياحة الواحية المسؤولة، وعرض السياحة البيئية في الواحات والمناطق الجبلية، وتدارك النقص في مؤشرات التنمية البشرية ومحاربة الفقر.
- تتمتع الأقاليم الجنوبية بمؤهلات تتيح لها التمتع كأقطاب كبرى في مجال إنتاج الطاقات المتجددة، وخصوصاً منها الريحية، حول مواقع الداخلة وتيسكراد وبوجدور وطرفاية وأخفنيير والعيون، عبر تأمين ربط الداخلة بقوة 400 كيلو فولت أمبير بالشبكة الوطنية، في أفق الارتباط بالشبكة الموريتانية.

نظام تحويلات نقدية مشروطة يستهدف الساكنة الهشة

يجب إقرار نظام تحويلات نقدية مشروطة يستهدف الفئات الأكثر هشاشة، عوض منطلق المساعدات المعتمد حالياً، وهو ما من شأنه تعزيز قدرات الأفراد ومواكبة اندماجهم، وكذا الساكنة التي اندمجت مؤخراً في هذه المناطق.

وفي هذا الإطار، يجب العمل على مراجعة منظومة شبكات التضامن الاجتماعي وتجديدها على أساس مبدأ الشفافية وإقرار مسؤولية الفاعلين المكلفين بالتدبير والمستفيدين، من أجل استهداف أمثل للأشخاص الفقراء والأكثر هشاشة، وتوجيه من توفرت لديه القدرة اللازمة نحو برامج الإدماج المهني، وذلك في مجموع الأقاليم الجنوبية. وبالتالي، يجدر من جهة أولى تعويض المساعدات الغذائية بمساعدات مالية، ومن جهة ثانية الشروع من الآن فصاعداً في تقديم المساعدات الجديدة على أساس توجيهها طبقاً لوضعية الأسر بالأقاليم الجنوبية، وباعتماد شبكة تصنيف إلى فئات تعتمد فيها مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد. ويجب أن يكون نظام المساعدات هذا مشروطاً، ومبنياً على نظام قوامه شبكات التضامن الاجتماعي.

ويتعين توجيه كل سياسة اجتماعية في الأقاليم الجنوبية جهودها نحو رفع تحدي قرى الصيادين، سعياً إلى تأهيلها اجتماعياً وتطويرها اقتصادياً. ويجب جعل هذه القرى مركزاً لتجميع الصيادين سعياً إلى تحسين شروط عيشهم وضمان استقرارهم بالمنطقة.

ويجب تهيئة الأرضية المناسبة لاستباق عودة السكان المغاربة من مخيمات تندوف، قصد توفير الشروط الملائمة لإدماجهم في البيئة المحلية والوطنية. ويشمل نظام التكفل الاجتماعي هؤلاء الأفراد وأسرهم، كما أن مرافقتهم تتحقق على أساس حلول تؤدي إلى إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما يفسح المجال لثمتين روابطهم الاجتماعية مع باقي الساكنة.

ولإرساء هذه السياسة القائمة على شبكات التضامن الاجتماعي، ولتتبع اندماج السكان العائدين من مخيمات تندوف، يجب إنشاء صندوق مشترك بين الجهات، مخصص للدعم الاجتماعي وإدماج السكان العائدين من مخيمات تندوف. وستتكفل وكالة للدعم الاجتماعي للأقاليم الجنوبية بتدبير هذا الصندوق ومرافقة المستفيدين منه، وتنسيق الأعمال مع الجماعات والجهات الجنوبية الثلاث.

تدبير الموارد الطبيعية وتوزيعها باعتماد مبدئي الاستدامة والإنصاف لفائدة الساكنة

نظراً لما تزخر به الأقاليم الجنوبية من مؤهلات جيواقتصادية، ومن إمكانات هامة من الموارد الطبيعية (الصيد البحري، والموارد المائية، وأراض صالحة للزراعة، ومعادن، وهيدروكربورات)، وما ينجم عن ذلك من آثار إيجابية، من حيث إنعاش الشغل وخلق الثروات والموارد الكفيلة بتمويل العمل الاجتماعي والتضامن لفائدة سكان هذه المناطق، فإن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية لا يمكن أن يتحقق ويستمر من دون وضع استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد في مجال استغلال هذه الموارد الطبيعية واثمتينها.

ويقتضي هذا المنظور رؤية وممارسات مجددة في مجال استغلال الموارد الطبيعية، والهدف من ذلك إشراك السكان ومثليهم، وتأمين استفادتهم الفعلية من هذه البرامج استفادة منصفة وعادلة.

وسيتيح تفعيل هذه الأشكال الجديدة من الحكامة ثمتيناً محلياً أمثل، مع المحافظة على الموارد وتأمين استمرارها، والحرص على توجيه المداخل العمومية، الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية للمنطقة واثمتينها، لفائدة التنمية الاقتصادية للأقاليم الجنوبية، ولتحسين التنمية البشرية لساكنتها.

تعويض السياسات الاجتماعية الحالية باستراتيجية مندمجة للتنمية البشرية

أصبح من الضروري تجاوز السياسات الاجتماعية الحالية والتركيز على حظوظ التشغيل وتعزيز قدرات الأفراد. ومن شأن هذه القطيعة أن تفضي في أقرب الآجال إلى تعزيز دور التربية والمدرسة، باعتبارها وسيلة لا مناص منها لإقرار مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز ولوج مناصب الشغل وتحمل المسؤوليات.

وفي السياق نفسه، يجب أن تقوم السياسة الصحية، في سعيها إلى الحد من التفاوتات في مجال ولوج الخدمات الصحية، بتقديم عرض صحي ذي جودة وتوجه جهوي، ولن يتحقق ذلك دون تعزيز قدرة الأقاليم الجنوبية على جذب المهن الطبية وتعبئة وتأطير القطاع الخاص بشكل أفضل. وتتطلب استراتيجية من هذا القبيل تقوية البنيات التحتية الموجودة عبر تحويل المركزين الاستشفائيين الإقليميين بالداخلة وكلميم إلى مركزين استشفائيين جهويين، وعن طريق الرفع من القدرة الإيوائية للمركز الاستشفائي الجهوي بالعيون، وإنشاء وحدات للمساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU) تغطي مختلف المناطق في الأقاليم الجنوبية.

ومن الضروري أخيراً، وضع خطة استعجالية لتحسين صحة الأمهات والأطفال تناسب وأهداف الألفية، عبر النهوض ببرامج للتحميس وتعميم مجانية تتبع الحمل، وتعزيز الموارد البشرية والمعدات في مصالح الولادة. وستتيح هذه السياسة الاستعجالية التقليل من معدلات الوفيات في أوساط الأمهات والأطفال، والارتقاء بالأقاليم الجنوبية في المدى المنظور لتصبح قطبا مرجعيا في المجال الصحي.

الاعتراف بالثقافة كحق ورافعة للتنمية

تضطلع الثقافة الحسانية بدور هام في إغناء الرأسمال الرمزي والوحدوي الذي يخترنه الوعي المحلي، ولها من الثراء ما يؤهلها للثمين والإبراز ضمن المكونات المتعددة للشخصية الوطنية التي أكد عليها الدستور.

ويتطلب احترام الحقوق الثقافية وضع آليات تمويل لثمين الثقافة وإنشاء مجلس ما بين جهوي للنهوض بها، يتكفل بمهمات المحافظة على التراث، وإدماج الثقافة في السياسات التربوية التعليمية والسمعية البصرية على المستوى الجهوي، وتوفير فضاءات متعددة للتعبير واللقاءات الثقافية والإبداع لفائدة الشباب والنساء.

ويتكامل تنوع العرض الثقافي وثمين أماكن الذاكرة (المواقع الأثرية، والتراث المعماري، وإنشاء المتاحف الجهوية)، مع التعريف السمعي البصري بالثقافة الحسانية والمكونات الأخرى التي تخلق التنوع المحلي، وأيضا مع إدماج الثقافة الحسانية، لغة وتراثاً، في المضامين البيداغوجية للسياسات الجهوية في مجال التربية والتعليم.

ويمكن أن تستغل مكونات الثقافة الحسانية في مجال تدبير الموارد المحلية والبيئية. وتشكل السياحة البيئية أحد القطاعات التي يمكن أن تستثمر فيها مؤهلات الثقافة الحسانية، عبر وضع برامج استثمارية في هذا المجال، بالموازاة مع جعل تنظيم المهرجانات الثقافية عملا احترافياً، من حيث تصوره والتخطيط له وتنشيطه، مما سيساعد على خلق الشروط الكفيلة لتشجيع تشغيل الشباب وإدماجهم في دينامية ثقافية جديدة تحترم التراث وتدر الدخل.

القطع مع استراتيجية المدى القصير واعتماد مبادئ وضوابط الاستدامة

يجب إعادة النظر في استراتيجية المدى القريب القائمة على الاستجابة للحاجيات المرتبطة بالظرفية الآنية، باعتماد مبادئ وضوابط الاستدامة. وفي هذا الصدد تبرز المؤهلات الكبرى التي تزخر بها الأقاليم الجنوبية من حيث أنظمتها البيئية الواحية أو الساحلية المتفردة، مما يفرض المحافظة عليها، واثمينها اقتصادياً في انسجام مع المهارات المحلية.

وتبدو الحاجة أكثر في الأقاليم الجنوبية، مقارنة بباقي المناطق، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار أبعاد المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية (وبخاصة المائية)، في أي مشروع تنموي اقتصادي وبشري، نظراً للهشاشة البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة.

وهناك ثلاثة أنواع كبرى من الموارد الطبيعية، يجب عقلنة استغلالها باعتماد منطق تشاركي تحدد طرق اشتغاله حسب نوعية الموارد، بما سيعود بالنفع على الساكنة المحلية، وهي: الموارد المائية، وموارد الصيد البحري، والمعادن.

يتعرض المورد الأول، أي الماء، لاستغلال مفرط، كما أنه يتميز بندرته المتفاقمة. ومن الضروري لتأمين ولوج مستدام لهذا المورد، والاقتصاد في استعماله، التوجه نحو وضع تسعيرة للماء، تختلف باختلاف أوجه استعماله، وتتيح توفير كلفة تعويضه للأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية (على أساس كلفة التحلية). ومن الضروري في هذا الصدد، للاستجابة للطلب المتزايد على الماء لأغراض منزلية أو اقتصادية، التركيز أكثر على تحلية مياه البحر، مما يتطلب توسيع المحطات الموجودة حالياً وإنشاء أخرى جديدة. ويفرض هذا الارتفاع في الطلب وضع آليات هادفة إلى حماية الموارد المائية، وبخاصة عبر عقود المياه الجوفية.

إضافة إلى ذلك، فإن المحافظة على المنظومات البيئية الهشة لن تتحقق من دون محاربة التصحر، والمحافظة على سلسلة الواحات، والمنظومة البيئية الغابوية، وتهيئة وتثمين فضاءات الرعي من أجل تطوير وتثمين مسالك الإبل. وتتطلب حماية بعض المواقع المهددة، وبخاصة خليجي وادي الذهب وسنترا، وضع خطة استعجالية تتيح الفصل بشكل أفضل بين مناطق التمركز الحضري والاقتصادي، والفضاءات الواجب حمايتها.

وتنشأ لهذا الغرض مؤسسة جديدة للضبط البيئي للأقاليم الجنوبية، لتأمين حماية المواقع الهشة وتهيئتها على المدى البعيد، سواء تعلق الأمر بالمناطق القارية أو الساحلية. وسيُنصب عملها، أولاً على خليج وادي الذهب، وبعدها سنترا، ثم النعيلة. وستنأط بهذه الهيئة مسؤولية العقار المحيط بالمواقع المعنية، كما أنها ستضع خطة للتهيئة الترابية. وتتكفل فيما بعد بتأطير المشاريع المقررة في إطار تنمية وتهيئة الخليج، من حيث الإعداد والتمويل والجدولة الزمنية. وتتمتع إضافة إلى ما سبق بسلطة التقنين والجزاء.

ويتطلب تطوير تهيئة حضرية تحترم أماكن العيش والخصوصية الثقافية لكل جهة، الحد من التوسع العمراني غير المتحكم فيه، وتثمين ما يزرخ به التراث العمراني من غنى فذ. وستتحقق استدامة التهيئة الحضرية عبر إنشاء أحزمة خضراء ووضع سياسة تطهير أكثر تنظيماً. وسيبرز البعد الاجتماعي لعملية التهيئة الترابية في تكييف تجهيزات القرب مع حاجيات السكان ومطالبهم لتوفير تجمعات حضرية ملائمة للتعايش والتساكن الاجتماعي. ولا يمكن تثمين بعدها الاقتصادي من دون تخلي الدولة تدريجياً عن مسلسل الإنتاج وتسويق السكن، مما يشجع الخواص ويحفزهم على الاستثمار في هذا القطاع.

ويضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نصب أعينه، وهو يقدم الخطوط العريضة للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، إنجاح الانتقال البيئي والطاقي في هذه الأقاليم، وجعلها مثالا يحتذى به في مستوى التوطين الترابي لأسس التنمية المستدامة وحماية البيئة، والارتقاء بمدنها كي تصبح نماذج على المستوى الوطني والجهوي، في أخذه بعين الاعتبار الأبعاد البيئية (مدن إيكولوجية)، والعمرانية والرقمية (مدن ذكية).

فك العزلة عن الأقاليم الجنوبية

يجدر تحسين منظومة الربط بالأقاليم الجنوبية لتعبيد الطريق أمام اندماجها في الحوض الاقتصادي البحري الشاسع، الممتد من الشواطئ الشمالية للمملكة، إلى شواطئ أفريقيا الغربية وجزر الخالدات.

وقد تساهم بعض المشاريع الهيكلية في تعزيز شبكات التواصل هذه، من قبيل إنجاز الميناء الأطلسي الجنوبي بنتيريفت بشمال الداخلة (إذا انضافت إليه منطقة صناعية كممنطقة حرة، فإن من شأن ذلك أن يضاعف من القيمة المضافة للقطاع ومن تثمان الخزان ج من السمك السطحي)، وتأهيل الموانئ والمنشآت الموجودة حاليا (مما سيحسن فرص تثمان الخزان ب). كما أن إنشاء شركة طيران جوي جهوي خاصة سيسهل الربط الجوي مع بلدان مستهدفة في مجالي السياحة والتصدير.

ويجب وضع خطة في مجال البنيات التحتية الرقمية لتدارك النقص الحالي، تتضمن إقامة شبكات الصييب العالي والعالي جدا. وتمثل هذه البنيات رهاناً ثلاثياً، فهي عامل يرفع من جاذبية الأقاليم الجنوبية، ويحسن تنافسية المقاولات، وأداة فعالة للرفع من جودة الخدمات العمومية، عبر تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات عن بعد.

كسب رهان الجهوية المتقدمة

لكي تتحقق هذه التحولات، يتعين الانتقال من منطق المركزية إلى تدبير يعتمد أكثر على اللامركزية واللامركز، ذلك أن نجاعة النموذج التنموي الجديد تقوم أساساً على استقلالية القرار وإنجاز المشاريع على مستوى الأقاليم. وتشكل الجهوية المتقدمة الإطار المؤسسي لهذا النموذج، وهو الإطار الذي نص عليه دستور 2011.

وسيساهم نقل العديد من الاختصاصات للمنتخبين الجهويين المحليين في تقريب مراكز القرار من المواطنين. ويوصى في هذا الإطار، طبقاً لما نص عليه الدستور في فصله 140، بأن تتمتع الجهات بسلطة تنظيمية. ويوصى أيضاً بضممان اللامركزية في أوسع أشكالها وأكثرها وضوحاً في الصلاحيات والوسائل، كي تتمكن الجهات من التكفل بتنميتها الذاتية في أفضل الظروف الممكنة. ويعد مبدأ التفريع ونقل الاختصاصات إلى المستوى الجهوي أكثر نجاعة في وضع برامج القرب وتنفيذها وتقييمها. وهو عماد السياسة الترابية التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد.

وتعتمد اللامركزية على المجالس الجهوية المنتخبة بالاقتراع العام المباشر. وتتكفل هذه المجالس بوضع الخطط التنموية الجهوية، وتصاميم إعداد الثراب، مصحوبة بعقود للأهداف والوسائل، بين الدولة والجهات. كما تسهر المجالس الجهوية على الدعم الاقتصادي للجهة وتحسين جاذبيتها،

وفي هذا الإطار اللامركز، وطبقاً للمادة 145 من الدستور، لن ينحصر دور الولاية في تطبيق القوانين والتنظيمات الحكومية، ولكنهم أيضاً يقومون بمساعدة رؤساء الجهات على تفعيل خططهم وبرامجهم التنموية، وسيتكفلون أيضاً بتنسيق أعمال المصالح اللامركزية للإدارة المركزية، مع الحرص على حسن اشتغالها. ذلك أن اللامركزية يجب أن يصاحبها لا مركز متقدم، لاستيفاء شروط نجاح الجهوية المتقدمة والاضطلاع بمهام الدولة على أحسن وجه على المستوى الترابي.

ويقتضي نجاح النموذج التنموي الجديد وجود قيادة من مستوى عال، تتكفل بها هيئة عليا مكلفة بتتبع تفعيل النموذج التنموي الجديد للجهات الثلاث. وتوكل لها أساساً مهمة تقييم البرامج، ووضع تعاقدات بين الدولة والجهة، ودعم البرامج وتتبع إنجازات ومحاور التطور وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وتتطلب البرامج، التي تلتزم فيها الدولة والمنتخبون المحليون ببرمجة وتمويل متعدد السنوات لمشاريع مهيكلية، من قبيل إحداث البنيات التحتية، ودعم مسالك مستقبلية أو وسائل تعزيز التماسك الاجتماعي، ورصد تموليات على المدى البعيد. ومن هذا المنظور، يغدو من الضروري التعجيل بإحداث صندوقي التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات المنصوص عليهما في الدستور. ومن الضروري إنشاء صندوق للدعم الاقتصادي وصندوق مشترك بين الجهات مخصص للدعم الاجتماعي وإدماج السكان الصحراويين العائدين من مخيمات تندوف، سعياً إلى دعم التحولات الكبرى التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد، تعززها موارد ناتجة عن تحويلات الدولة وعن المداخل الجبائية الجديدة المستخلصة في هذه الأقاليم، وعن جزء هام من الإتاوات والرسوم المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma